963+

www.963media.com

الجمعة 12 حزيران /يونيو 2026 | العدد 64

2026 المونديال الأضخم في تاريخه

12

سوريا الأميركية

سوريا بين الممكن والمؤجل

02

رهان اقتصادي على قطاع السياحة

9

الشركات العائلية: صراع الاستدامة في مهب الأجيال والأزمات

10

سوريا بين الممكن والمؤجّل

أحمد الجابر

تعيش الساحة السورية إعادة تموضع سياسي وإقليمي متسارع، إذ تسعى دمشق إلى إعادة صياغة موقعها عربياً ودولياً بعد الحرب، ضمن سياق إقليمي متغير يتداخل فيه ملفا إعادة الإعمار والأمن مع توازنات القوى الكبرى، فيما تعمل على ترميم علاقاتها العربية وإعادة ضبط تواصلها مع الولايات المتحدة وروسيا وفق مقاربة براغماتية، وسط استمرار تداعيات الحرب وتباين التقديرات حول مدى قدرتها على استعادة دورها الإقليمي.

ويقول البروفيسور حسين الديك، الخبير في العلاقات الدولية المقيم في القدس، لـ"963+"، إنه من الواضح أن موقع دمشق قد تغيّر ما بين الأمس واليوم على عدة أصعدة. ويضيف أنه، أولاً، على الصعيد العربي والإقليمي، فإن القطيعة والتباينات والخلافات التي كانت قائمة بين دمشق والعواصم العربية يبدو أنها قد تراجعت أو انتهت، حيث أصبحت دمشق جزءاً من المنظومة العربية التي تحاول اليوم أن تبني علاقات جيدة مع الجميع، وخاصة مع دول مثل الإمارات.

ويرى الديك أن العلاقات السورية ـ اللبنانية شهدت تحولاً جذرياً من مرحلة الهيمنة السابقة إلى علاقة تقوم على الاحترام المتبادل وتبادل السفراء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، معتبراً ذلك انتقالاً نوعياً في مسار العلاقات بين البلدين. كما يشير إلى تحسن في العلاقة مع الولايات المتحدة من قطيعة شبه كاملة إلى تواصل أكثر مرونة ودعماً نسبياً.

وفي ما يخص إسرائيل، يصف العلاقة بأنها معقدة ومتشابكة، تتضمن توغلات داخل الأراضي السورية ودعماً لبعض الأطراف المحلية، ما يجعلها علاقة غير مستقرة ومفتوحة على مزيد من التصعيد أو إعادة الترتيب. ويشير إلى اختلاف في الحسابات بين واشنطن وتل أبيب تجاه الملف السوري، حيث تتحرك كل جهة وفق مصالحها الخاصة.

ويخلص الديك إلى أن الدور الإقليمي لسوريا لا يزال محدوداً بفعل تداعيات الحرب والعقوبات وتوازنات القوى المحيطة، مرجحاً استمرار البلاد كساحة تجاذب دولي على المدى القريب، مقابل إمكانية استعادة دور أوسع مستقبلاً بعد سنوات من إعادة البناء وإعادة ترميم المؤسسات.

ويقول الدكتور أحمد الزين، خبير في الشؤون الاستراتيجية المقيم في بيروت، لـ"963+"، إنه بعد استلام الرئيس أحمد الشارع رئاسة سوريا، أبدت القيادة الجديدة قدرة على نسج علاقات دولية مع دول أوروبية ومع الولايات

> تشهد سوريا إعادة تموضع سياسي متسارع وسط تحولات إقليمية وتباين التقديرات حول دورها المستقبلي

المتحدة الأميركية، وهو ما ثوّج، بحسب رأيه، بزيارة إلى البيت الأبيض ولقاء الرئيس دونالد ترامب، الأمر الذي يعكس دوراً متجدداً لسوريا، وإن كان مختلفاً عن الدور الذي لعبته قبل عام 2011.

ويضيف الزين أن إعادة إعمار سوريا ستكون نقطة البداية في عودتها إلى الساحة الدولية، معتبراً أن الحنكة السياسية التي يتبعها الرئيس أحمد الشارع تساعد البلاد على استعادة جزء من دورها في لبنان وفي العالم العربي، إلا أنه يوضح في الوقت نفسه أن هذا الدور لن يكون مماثلاً للدور السابق، خصوصاً أن لبنان أصبح، بحسب تعبيره، تحت النفوذ الأمريكي المباشر.

ويرى أيضاً أن ما يجري اليوم هو إعادة رسم لخريطة الشرق الأوسط، أو ما يسميه "سايكس بيكو رقم 2"، حيث يعتقد أن الدول العربية والشرق الأوسط باتت ضمن نطاق نفوذ أميركي متجدد، يهدف إلى دعم وجود دول مستقرة وقوية مثل سوريا، بما يجعلها دولة موحدة ومدنية وقادرة على النهوض مجدداً.

ويعتقد الزين أن العلاقة بين لبنان وسوريا ستأخذ أبعاداً جديدة تقوم على الندية والتوازن، بما يساهم في تعزيز قوة البلدين معاً، متمنياً أن تشهد المرحلة المقبلة، وبعد انتهاء الحرب بين لبنان وإسرائيل، عودة لبنان أيضاً إلى الخريطة الدولية بشكل فاعل.

ويضيف أن هذا التداخل بين البلدين يرتبط أيضاً بحركة أوسع لإعادة الإعمار في سوريا ولبنان، وهي ملفات اقتصادية كبرى قد تدر أرباحاً بمليارات الدولارات على الشركات العالمية، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة ستكون حاضرة بقوة في هذا المسار، وقد تسعى للحصول على الحصة الأكبر من مشاريع إعادة الإعمار، خاصة عبر شركاتها.

ويختتم الزين بالقول إن النفوذ الأميركي بات واضحاً في لبنان وسوريا على حد سواء، معتبراً أن المرحلة الحالية تمثل بداية لعصر جديد قد تتبلور فيه علاقات ثلاثية بين لبنان وسوريا والولايات المتحدة، قائمة على الاقتصاد والاستثمار وإعادة الإعمار، وهو ما قد يشكل، بحسب تقديره، مستقبل العلاقات في المنطقة خلال المرحلة المقبلة.

سوريا وإسرائيل.. هل تفرض المتغيرات الإقليمية مساراً جديداً

روز هلال

تشير التحولات الإقليمية إلى إدراج الملف السوري الإسرائيلي ضمن تسويات محتملة، مع تراجع منطق الاشتباك التقليدي وبروز مقاربات احتواء جديدة، وفي هذا السياق دعا وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني إلى اتفاق أمني شامل والعودة لاتفاق 1974 وانسحاب إسرائيل من مناطق سيطرتها، ما يعكس توجهاً براغماتياً لإعادة ضبط قواعد الاشتباك، وسط بقاء المسار مرهوناً بتوازنات السيادة والاستقرار.

يقول خالد خليل، خبير العلاقات السورية الإسرائيلية، في تصريحات لـ"963+" إن العلاقة بين سوريا وإسرائيل لا تزال تُصنف رسمياً على أنها علاقة عداء من الجانبين، موضحاً أن دمشق ما زالت تعتبر إسرائيل عدواً، فيما تنظر التقديرات الإسرائيلية إلى سوريا من المنظور ذاته، وإن كان ضمن إطار غير مفتوح.

ويرى خليل أن إسرائيل خسرت بعد سقوط النظام السوري السابق حالة الارتياح والاستقرار التي وفّرها لها نظاما حافظ وبشار الأسد، حيث كانت الحدود بين الجانبين تُدار وفق قواعد اشتباك ضمنية جعلت الجبهة السورية من أهدأ الجبهات، باستثناء سنوات الثورة السورية.

ويشير إلى أن سوريا تحولت في المنظور الإسرائيلي إلى ساحة صراع ظل مع النفوذ الإيراني ومشروع الحرس الثوري بقيادة قاسم سليماني، القائم على استنساخ نموذج حزب الله، ما جعل الأراضي السورية ساحة مواجهة غير مباشرة طويلة الأمد.

ويؤكد أنه رغم سقوط النظام السابق وخروج دمشق من محاور الاصطفاف التقليدي وإرسالها رسائل تهدئة إقليمية، فإن إسرائيل دخلت بعد 7 أكتوبر حالة تخبط استراتيجي، ودفعها ذلك إلى محاولة استغلال المرحلة الانتقالية للضغط على دمشق ومساومتها وإبقاء مسار التفاوض تحت التهديد.

كما يوضح أن العلاقات ما زالت قائمة على العداء الرسمي، مع تصاعد الانتقادات داخل إسرائيل لسياسة نتنياهو، في ظل سعي تل أبيب لخلق مجال أمني داخل سوريا، بينما ترفض دمشق أي اتفاق مباشر وتتمسك بإدارة الصراع دبلوماسياً، مع بقاء احتمال التسويات قائماً وفق ظروف داخلية وإقليمية، ومرجعية اتفاق 1974 كإطار أساسي لأي تسوية مستقبلية برعاية أمريكية.

ويشير إلى أن مسار المفاوضات شهد تحولاً مهماً خلال اجتماع "باريس 3" في السادس من يناير الماضي، حيث انتقل، وفق ما ورد في بيان الخارجية الأمريكية، من مرحلة التصعيد إلى التهدئة والتوصل إلى ترتيبات أمنية بين الجانبين ويضيف إن الحرب الأخيرة المرتبطة بإيران أعادت خلط الأوراق مجدداً، ما أدى إلى تعقيد المشهد وإبطاء المسارات التفاوضية التي كانت قد سجلت تقدماً خلال الأشهر الماضية.

ويرى الدكتور مختار الغباشي، الأمين العام لمركز الفارابي للدراسات السياسية، أن النفوذ الإيراني لم يتراجع بل أثبت حضوره على أرض الواقع، معتبراً أن التطورات الأخيرة أظهرت أن الولايات المتحدة باتت بحاجة إلى التفاهم مع طهران في ملفات حساسة من بينها قضية الملاحة في مضيق هرمز.

ويضيف الغباشي لـ"963+" أن إيران عززت موقعها الإقليمي وأعادت فرض ما يعرف بـ"وحدة الساحات"، مشيراً إلى أن ردها على استهداف الضاحية الجنوبية لبيروت جاء من خلال استهداف إسرائيل، الأمر الذي يعكس – بحسب رأيه – تنامي نفوذها وقدرتها على التأثير في موازين القوى، ما يدفع واشنطن وتل أبيب إلى إعادة حساباتهما في كيفية التعامل معها.

وفي الشأن السوري، يوضح الغباشي أن إسرائيل تتعامل مع الجنوب السوري بوصفه منطقة عازلة تخضع لاعتبارات أمنية خاصة بها، لافتاً إلى أنها عززت وجودها في مناطق عدة، من بينها جبل الشيخ ومحيط القنيطرة وسعت إلى تكريس واقع أمني جديد في المنطقة الجنوبية يصعب تغييره في الوقت الراهن.

ويشير إلى أن التحركات الإسرائيلية في سوريا تنطلق من حسابات أمنية خاصة، لكنها تستند في الوقت نفسه إلى دعم أمريكي يعد عاملاً أساسياً في تمكينها من فرض هذا الواقع، معتبراً أن إسرائيل لا تستطيع بمفردها تنفيذ سياساتها الإقليمية سواء في الساحة السورية أو اللبنانية أو في إطار صراعها مع إيران دون هذا الدعم.

ويؤكد الغباشي أن العلاقة بين سوريا وإسرائيل تشهد حالة من الهدوء في المرحلة الحالية، موضحاً أنه لا توجد مؤشرات على حراك عسكري مباشر أو مواجهات بين الجانبين في الوقت الراهن.

رسالة ترامب الثقيلة: هل تتحول سوريا إلى لاعب في المواجهة؟

عمار زيدان

تعود سوريا مجدداً إلى قلب النقاشات الإقليمية والدولية في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، والتغيرات التي طرأت على خريطة التحالفات وموازين القوى خلال المرحلة الأخيرة.

وبرزت دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قبل أيام، لدمشق إلى اتخاذ مواقف أكثر حزماً تجاه "حزب الله" اللبناني، ما أعاد تسليط الضوء على طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه سوريا الجديدة في المرحلة المقبلة، وما إذا كانت ستنخرط في ترتيبات أمنية وإقليمية تتجاوز حدودها، أم أنها ستواصل التمسك بسياسة تقوم على تجنب الصراعات المباشرة والتركيز على أولوياتها الداخلية.

وتأتي هذه التطورات في وقت تواجه فيه الحكومة السورية تحديات معقدة تتعلق بإعادة بناء مؤسسات الدولة، وإنعاش الاقتصاد، واستقطاب الاستثمارات، وإطلاق مشاريع إعادة الإعمار، بعد سنوات طويلة من الحرب التي خلفت أضراراً عميقة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك تبدو مسألة الانخراط في أي مواجهة إقليمية خياراً بالغ الحساسية بالنسبة لدمشق، التي تؤكد في أكثر من مناسبة أن أولويتها تتمثل في تحقيق الاستقرار الداخلي، وتثبيت مؤسسات الدولة، وإعادة سوريا إلى موقعها الطبيعي في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، تتقاطع الضغوط المرتبطة بملف "حزب الله" مع ملفات إقليمية أخرى لا تقل تعقيداً، من بينها العلاقة مع إسرائيل، والدور الأميركي في رسم التوازنات الجديدة في الشرق الأوسط. كما يفرض المشهد الإقليمي المتغير على دمشق تحديات تتعلق بكيفية إدارة علاقاتها الخارجية، والحفاظ على توازن دقيق بين متطلبات الانفتاح السياسي ومقتضيات الأمن الوطني.

وما تزال البيئة الإقليمية المحيطة بسوريا مليئة بالتحديات والتجاذبات، الأمر الذي يجعل أي موقف تتخذه دمشق تجاه الملفات الأمنية الحساسة موضع متابعة دقيقة من مختلف الأطراف المعنية.

ويقول وائل علوان، الباحث في مركز جسور للدراسات لـ "963+"، إن المطالب الأميركية المتعلقة بالمنطقة تبدو واضحة في اتجاهها العام، إذ تقوم على إحداث تغيير إقليمي واسع وممنهج يعيد تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تُعد الحكومة السورية الجديدة، وفق هذا التصور، جزءاً من مسار هذا التحول، بما يجعل دورها محورياً في المرحلة الراهنة، سواء على مستوى الداخل السوري أو ضمن التفاعلات الإقليمية الأوسع.

ويضيف: "لا يمكن إنكار أن أحد أبرز عناوين المرحلة يتمثل في إعادة رسم منظومة النفوذ المرتبطة بـ"حزب الله"، حيث يُنظر إلى التغيير الذي شهدته سوريا باعتباره نقطة مفصلية في هذا المسار. فالدور المنوط بالحكومة السورية، بحسب الرؤية الأميركية، يرتبط بشكل مباشر بإعادة ضبط المعابر والحدود، وخصوصاً تلك الممتدة على الشريط الحدودي بين سوريا ولبنان، بما يشمل الحد من حركة الإمداد اللوجستي والعسكري التي كانت تمر عبر الأراضي السورية".

كما يتضمن هذا الدور، وفق التصورات المطروحة، قطع طرق الإمداد القادمة من إيران عبر العراق وسوريا باتجاه لبنان، إلى جانب منع عمليات نقل السلاح أو التمويل أو أي أشكال دعم كانت تصل إلى "حزب الله" في المرحلة السابقة. ويُنظر إلى هذا الملف باعتباره أحد أهم عناصر إعادة التموضع الجيوسياسي في سوريا، بما يتوافق مع أولويات السياسة الأميركية في المنطقة.

ويؤكد علوان، أنه لا يُفهم من هذا الدور على أنه محصور في الجانب الأمني فقط، بل يمتد ليشمل أبعاداً سياسية أوسع، تقوم على دعم مسار إعادة تشكيل التوازنات في لبنان، بما في ذلك تعزيز دور الدولة اللبنانية ومؤسساتها، ولا سيما الجيش اللبناني، بما يضمن توسيع نفوذ الدولة على حساب القوى المسلحة غير النظامية. ويُعتقد أن هذا المسار يمثل جزءاً من رؤية أشمل لإعادة الاستقرار إلى لبنان عبر تقوية مؤسساته الرسمية.

ومع ذلك، فإن الانخراط السوري في هذه الملفات بحسب "علوان" لا يخلو من مخاطر وتحديات معقدة، سواء على مستوى الداخل السوري أو في سياق الإقليم الأوسع. فالدخول في مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع "حزب الله" قد يفتح الباب أمام ردود فعل إيرانية، سواء عبر قنوات مباشرة أو من خلال حلفاء طهران في المنطقة، خصوصاً في الساحة العراقية أو عبر شبكات النفوذ غير النظامية.

ويشير الباحث في مركز جسور للدرسات إلى أن هذا التموضع يفرض على دمشق حسابات دقيقة، نظراً لحساسية الوضع الإقليمي وتشابك المصالح بين القوى الفاعلة. ولذلك، فإن إدارة هذا الملف تتطلب قدراً عالياً من التوازن بين متطلبات السياسة الخارجية والاعتبارات الداخلية، خصوصاً في ظل مرحلة إعادة البناء التي تمر بها الدولة السورية.

وفي ضوء ذلك، لا يمكن وصف العلاقة السورية الحالية بأنها علاقة حياد كامل، بل هي أقرب إلى إعادة تموضع سياسي جديد يعكس تحولات المرحلة. فالموقف السوري الجديد يميل، وفق هذا السياق، إلى الاصطفاف ضمن بيئة إقليمية جديدة تتقاطع فيها مصالح دمشق مع بعض القوى العربية والدولية، وفي مقدمتها لبنان الرسمي ومؤسساته.

ويرى علوان أن العلاقة مع "حزب الله" تُفهم ضمن سياق صراع طويل ومعقد، ارتبط بالمرحلة السابقة من الحرب السورية، حيث لعب الحزب دوراً عسكرياً وأمنياً إلى جانب النظام السابق، ما أدى إلى تراكم حالة من العداء السياسي والأمني. ومع تغير المعادلات، لم يتغير هذا التصور بشكل كامل، بل بقي جزءاً من إرث الصراع السابق.

> **الموقف السوري الحالي لا يعكس حياداً كاملاً بقدر ما يمثل إعادة تموضع سياسي تفرضه التحولات الإقليمية ومصالح الدولة السورية الجديدة**

من جهته، يقول الكاتب والباحث اللبناني إيلي القصيفي إنه لا يمكن الجزم بمدى جدية التصريح المنسوب إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن طلبه من دمشق التدخل في ملف "حزب الله"، إذ يبدو أن جزءاً كبيراً من هذا التصريح ينسجم مع الأسلوب المعروف لترامب، القائم على المفاجأة والاستعراض في إطلاق المواقف. فهو غالباً ما يعتمد على خلق حالة من الغموض حول توجهات السياسة الأميركية واستراتيجيتها، بما يتيح هامشاً أوسع من المناورة السياسية في التعامل مع تطورات المنطقة.

لكن في الوقت نفسه لا يمكن استبعاد وجود اتصالات أو نقاشات غير معلنة بين واشنطن ودمشق، تتناول مجمل الأوضاع الإقليمية، ولا سيما الساحة اللبنانية، في ظل التحولات الجارية في ميزان القوى الإقليمي. لكن هذه الاتصالات، حتى إن وجدت، تبقى ضمن إطار عام وغير تفصيلي، ولا ترقى بالضرورة إلى مستوى التفاهمات الملزمة أو المحددة بشأن ملفات حساسة مثل العلاقة مع "حزب الله".

ويؤكد القصيفي لـ "963+"، على أن القيادة السورية تحاول في المرحلة الراهنة التعامل بمرونة مع المطالب الأميركية، من دون أن يعني ذلك الانخراط المباشر في مواجهة مع "حزب الله" أو غيره من القوى الإقليمية. فدمشق لا تبدو في وارد الدخول في صراعات عسكرية أو أمنية مفتوحة، إلا في حال وقوع اعتداء مباشر أو تصعيد من الطرف الآخر، سواء عبر الحدود اللبنانية – السورية أو من خلال أي نشاطات قد تمس الأمن الداخلي السوري.

ومن هذا المنطلق، يفسر الباحث والكاتب اللبناني الموقف السوري على أنه قائم على قدر من التحسب والحذر، إذ تتعامل دمشق مع هذه الدعوات باعتبارها قد تحمل أبعاداً سياسية أو تكتيكية، وربما تكون في بعض جوانبها جزءاً من الضغط السياسي أو اختباراً لمدى استعدادها للانخراط في ترتيبات إقليمية جديدة. لذلك، تتبنى القيادة السورية نهج التريث وعدم التسرع في اتخاذ مواقف حادة أو نهائية، في انتظار اتضاح الصورة الكاملة للمشهد الإقليمي.

ويشير إلى أن الواقع الداخلي السوري لا يسمح بانخراط واسع في صراعات إقليمية، في ظل وجود أولويات أمنية واقتصادية ملحة تتعلق بإعادة الإعمار واستعادة الاستقرار. فالوضع الحالي في سوريا يختلف جذرياً عن مراحل سابقة، سواء من حيث طبيعة التحديات أو حجم الضغوط الداخلية والخارجية، ما يجعل خيار التورط في مواجهات خارج الحدود خياراً مكلفاً ومعقداً.

ويختتم القصيفي حديثه بالقول إن السيناريو الأكثر واقعية يتمثل في استمرار سوريا بسياسة الحذر وتجنب التصعيد، مع التركيز على حماية الاستقرار الداخلي وإعادة بناء مؤسسات الدولة. وفي هذا الإطار، قد يكون الموقف الأقرب لدمشق هو تبني سياسة حياد عملي تجاه ما يجري في لبنان، ما لم تتعرض مصالحها المباشرة لأي تهديد أو تداخل أمني على الحدود، الأمر الذي من شأنه أن يفرض معادلات مختلفة في التعامل مع التطورات الإقليمية.

سوريا الباحثة عن موقع في معادلات النفوذ الإقليمي

رامي شفيق

في ظل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وترقب نتائج المفاوضات الأميركية ـ الإيرانية وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي، تبرز سوريا الجديدة بموقعها الجغرافي كطرف محتمل في ترتيبات المشهد المقبل، بعد تحولها من ساحة صراع دولي وإقليمي إلى دولة أمام فرصة لإعادة التموضع عقب سقوط نظام الأسد، وسط تداخل أدوات القوة والديبلوماسية في إدارة التوازنات، ما يفتح أمام دمشق إمكانية الانتقال من موقع المتأثر بالصراعات إلى طرف قادر على التفاعل والمشاركة في صياغة ملامح المرحلة القادمة.

في هذا السياق، يشير السياسي السوري طه عبدالواحد إلى أنه من المبكر القول إن سوريا أصبحت اليوم لاعبًا رئيسيًا في ترتيبات المنطقة الجديدة. ويرى أن الوصف الأدق هو أن سوريا استعادت تدريجيًا موقعها كعامل مؤثر في التوازنات الإقليمية، بحكم موقعها الجغرافي وعلاقاتها التاريخية مع دول الجوار.

ويقول عبدالواحد في تصريحات لـ"963+"، إن النفوذ السوري تراجع بشدة خلال عهد النظام السابق بفعل العزلة الدولية خلال سنوات الثورة، قبل أن يتغير المشهد بعد الإطاحة به، مع تحرك السلطة الجديدة لإعادة دمج سوريا إقليميًا ودوليًا واستعادة دورها الطبيعي في المنطقة.

ويؤكد أن هذه الجهود نجحت في إنهاء العزلة تدريجيًا، مع انفتاح متزايد من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلى جانب عودة العلاقات العربية عبر قطر والسعودية والعراق والأردن، ما عزز موقع دمشق الإقليمي.

ويرى أن هذا التحول، مع مقاربة براغماتية في ملف الجولان والاتصالات مع إسرائيل، يعيد لسوريا دورها كفاعل في الترتيبات الإقليمية، خصوصًا مع تصاعد أهميتها الجيوسياسية كممر للطاقة وعقدة ربط بين المشرق وتركيا ومشاريع الربط الإقليمي والسكك الحديدية نحو أوروبا.

ويخلص عبدالواحد إلى أن سوريا تمثل اليوم عقدة وصل جيوسياسية واقتصادية مهمة، ما يجعلها عاملًا مؤثرًا في معادلات المنطقة. ويرى أنه كلما تقدمت عملية التعافي الداخلي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ازدادت قدرة سوريا على التحول إلى لاعب ذي تأثير أكبر في رسم ترتيبات المنطقة ومستقبلها.

إلى ذلك، يشير الكاتب السوري فراس علاوي إلى أن الواقع الحالي يضع سوريا ضمن استراتيجية الاستقرار في المنطقة التي تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى ترسيخها، من خلال إقصاء أو إنهاء نفوذ القوى ما دون مستوى الدولة، مثل الميليشيات، إضافة إلى الحد من التمدد الإيراني في المنطقة، بما يفضي إلى فرض خرائط استقرار جديدة.

يرى علاوي في تصريحات لـ"963+" أن الساحة السورية لا بد أن تكون جزءًا من حالة الاستقرار الإقليمي، نظرًا لموقعها الجيوسياسي كملتقى لمشاريع تركيا وإسرائيل وإيران المتنافسة.

سوريا بين يراها لاعباً إقليمياً ومن يربط دورها أولاً بالاستقرار الداخلي

ويؤكد أن قيام حكومة سورية قوية، وهو ما تدعمه واشنطن، يعزز هذا الاستقرار، مشيراً إلى أن سوريا انتقلت من ساحة صراع بين إيران وروسيا وأميركا وتركيا وإسرائيل قبل سقوط النظام إلى مساحة يُراد لها أن تصبح أكثر هدوءاً واستقراراً. ويضيف أن الهدف يتمثل في تقليل خطوط التماس المباشر بين هذه المشاريع المتنافسة بما يخفف التوتر في المنطقة. ووفقاً لعلاوي، تسعى الولايات المتحدة إلى تحويل سوريا من ساحة احتكاك إلى منطقة عازلة مستقرة، ما يجعلها عنصراً أساسياً في ترتيبات الشرق الأوسط الجديدة.

بينما يرى الكاتب السوري درويش خليفة أنه من المبكر الحديث عن تحوّل سوريا إلى لاعب مؤثر في الترتيبات الإقليمية المقبلة، مشيرًا إلى أن الحرب لا تزال مستمرة، وأن الوسطاء الإقليميين، بما في ذلك باكستان بوصفها دولة نووية، إلى جانب التحركات القطرية والتركية، ما زالوا يعملون على إيجاد حلول للأزمات التي يشهدها الإقليم.

يرى خليفة في حديثه لـ"963+" أن سوريا ما تزال بحاجة إلى ترسيخ السلام الداخلي واستكمال مسار الاستقرار الوطني قبل الانتقال إلى أي دور إقليمي، معتبراً أن بناء التوافق الداخلي لم يكتمل بعد، ما يجعل الحديث عن تأثير خارجي مبكراً. ويؤكد أن الأولوية يجب أن تبقى داخلية في ظل حالة الترهل والتفكك القائمة.

ويحذر من أي انخراط سوري في الملف اللبناني، خصوصاً ما يتعلق بنزع سلاح "حزب الله" أو الاستجابة لضغوط خارجية، لما قد يسببه ذلك من استفزاز لإيران وانعكاسات أمنية على سوريا.

ويرى أن هذا المسار قد يفتح الباب لتدخلات إضافية تعقّد إعادة البناء، ما يفرض على القيادة الجديدة التركيز على الداخل أولاً.

هل تعيد التحولات الإقليمية رسم التوازنات الداخلية؟

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات متسارعة على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، تتجلى في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، وتبدل أولويات الدول الفاعلة، وظهور تفاهمات جديدة تسعى إلى احتواء الأزمات الممتدة في المنطقة.

وفي ظل هذه المتغيرات، تبرز سوريا بوصفها إحدى أكثر الدول تأثراً بأي تحول إقليمي، نظراً لتداخل ملفاتها السياسية والأمنية مع مصالح وأدوار العديد من القوى الإقليمية والدولية. وتثير هذه التطورات تساؤلات متزايدة حول مدى انعكاسها على المشهد السوري الداخلي، وما إذا كانت ستسهم في إعادة رسم موازين القوى والتفاهمات القائمة بين مختلف الأطراف السورية، أو ستدفع نحو ترتيبات جديدة تفرضها المتغيرات الإقليمية الراهنة.

آثار الإقليم على سوريا

يقول الكاتب الصحافي أحمد مظهر سعدو إن ما يجري في الإقليم لا بد أن يترك آثاره على مجمل الحالة السورية، مشيراً إلى أن سوريا الخارجة من ثورة استمرت أكثر من 14 عاما، والتي كانت دراماتيكية بكل معنى الكلمة، ما تزال تعمل على لملمة جراحها ومحاولة النهوض من جديد وتوحيد ما تعرض للتفتيت والتجزئة، إلى جانب بناء حالة من الاستقرار خلال المرحلة الحالية.

ويضيف سعدو في حديث لـ"963+" أن الحروب الدائرة في محيط سوريا والقريبة منها جغرافياً ستنعكس بطبيعة الحال على الواقع السوري، إلا أن سياسة النأي بالنفس التي تتبعها الحكومة في دمشق ما تزال تشكل مساحة جدية للحد من تأثيرات الصراعات الإقليمية وتداعياتها المباشرة.

ويؤكد أن هذه السياسة أسهمت وتسهم في إبقاء سوريا الجديدة ضمن حالة من الاستقرار النسبي، الأمر الذي ينسجم مع الجهود الرامية إلى إعادة دمج جميع السوريين بمختلف مكوناتهم وأثنياتهم ضمن إطار الدولة السورية الواحدة الموحدة.

ويشير سعدو إلى أن من أبرز التحديات التي قد تؤدي إلى إقلاق الوضع السوري خلال المرحلة المقبلة استمرار التعديات الإسرائيلية على الأراضي السورية، موضحاً أن إسرائيل، التي تعتقد أنها خرجت منتصرة من الحروب التي شهدتها المنطقة، ستكون أكثر تشدداً في طرح مطالبها وشروطها السياسية والأمنية.

وينوه إلى أن الأوضاع في الجنوب السوري، ولا سيما في جبل العرب ومحافظة السويداء، ستبقى متعثرة وخارج السيطرة الكاملة للدولة السورية إلى حين التوصل إلى اتفاق أمني مرتقب بين سوريا وإسرائيل.

ويشدد سعدو على أن المؤشرات الحالية توحي بأن هذا الاتفاق ليس بعيد المنال، لافتاً إلى أنه بات، وفق تقديره، قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى مراحله النهائية وخواتيمه السياسية والأمنية.

تحولات تفرض

يرى الصحفي السوري يوسف عزيز أن التحولات الإقليمية المتسارعة التي تشهدها المنطقة خلال الفترة الحالية تفرض نفسها بشكل مباشر على المشهد السوري، باعتبار أن سوريا كانت طوال السنوات الماضية إحدى أكثر الساحات تأثراً بالتجاذبات الإقليمية والدولية.

ويقول عزيز لـ"963+" إن أي تغيير في طبيعة العلاقات بين القوى الفاعلة في المنطقة، أو في شكل التحالفات القائمة، ينعكس بصورة أو بأخرى على موازين القوى والتفاهمات داخل سوريا.

ويشير عزيز إلى أن المرحلة الحالية تختلف عن السنوات السابقة، إذ تتجه العديد من دول المنطقة إلى إعطاء الأولوية للاستقرار وخفض مستويات التوتر، الأمر الذي يخلق مناخاً سياسياً جديداً قد يدفع الأطراف السورية إلى البحث عن صيغ أكثر واقعية للتفاهم والتوافق.

ويضيف أن التحولات الجارية قد تسهم في إعادة ترتيب البيت الداخلي السوري من خلال تعزيز فرص الحوار بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية، ودعم مسارات الاندماج وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس أكثر استقراراً.

وفي ما يتعلق بالتحديات، يؤكد عزيز أن استمرار حالة عدم اليقين في الإقليم، إلى جانب وجود ملفات عالقة تتعلق بالأمن والحدود وعودة اللاجئين وإعادة الإعمار، يشكل تحدياً حقيقياً أمام جميع الأطراف السورية، كما أن تباين مصالح القوى الإقليمية والدولية ما يزال يمثل عاملاً مؤثراً قد يعرقل الوصول إلى تفاهمات شاملة ومستدامة.

وفي المقابل، يرى عزيز أن المتغيرات الإقليمية تفتح أيضاً مجموعة من الفرص المهمة أمام السوريين، أبرزها إمكانية توسيع هامش الاستقرار السياسي والأمني، واستقطاب مزيد من الدعم الاقتصادي والاستثماري، إضافة إلى تهيئة الظروف المناسبة لإطلاق مشاريع إعادة الإعمار والتنمية.

كما أن تراجع حدة الاستقطاب الإقليمي قد يمنح الأطراف السورية فرصة أكبر للتركيز على القضايا الداخلية ومعالجة التحديات الاقتصادية والخدمية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، وفقاً لما يراه عزيز.

ويخلص عزيز إلى أن نجاح سوريا في الاستفادة من هذه التحولات سيبقى مرتبطاً بقدرة السوريين على بناء تفاهمات داخلية متينة، واستثمار المتغيرات الإقليمية بما يخدم المصلحة الوطنية ويعزز فرص الاستقرار والتنمية خلال المرحلة المقبلة.

زيارة الشرع إلى واشنطن..
إعادة تموضع سوريا

معاذ الحمد

تتجه الأنظار إلى الزيارة المرتقبة للرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع إلى واشنطن، والتي يُنظر إليها كإحدى أبرز محطات ما بعد سقوط نظام الأسد، لما تحمله من دلالات تتجاوز العلاقات الثنائية إلى ملفات العقوبات والتوازنات الإقليمية والعلاقة مع إسرائيل واستقرار لبنان.

وتأتي الزيارة وسط تحولات إقليمية متسارعة، فيما يرى مراقبون أنها تمثل اختباراً لإمكانية الانتقال من مرحلة القطيعة والضغوط إلى مرحلة جديدة من التفاهمات السياسية والأمنية وإدارة المصالح المشتركة.

لحظة سياسية تتجاوز العلاقات الثنائية

يقول الباحث في العلاقات الدولية محمد اليماني في تصريحات لـ"963+" إن زيارة الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع إلى واشنطن لا يمكن التعامل معها كحدث بروتوكولي عابر، بل تمثل محطة سياسية مهمة تعكس حجم التحولات التي تشهدها المنطقة وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في المشرق العربي.

ويرى اليماني أن أهمية زيارة أحمد الشرع إلى واشنطن ترتبط بثلاثة ملفات رئيسية هي العقوبات الأميركية والتفاهمات مع إسرائيل والتوازنات اللبنانية، مشيراً إلى أنها تأتي في ظل مساع أميركية لتحقيق استقرار إقليمي، وإدراك متزايد بأن استمرار عزل سوريا يحد من قدرة واشنطن على إدارة ملفات الأمن الإقليمي ومكافحة التطرف وضبط النفوذ الإيراني، ما يجعل الانفتاح المدروس على دمشق خياراً مطروحاً بقوة.

اختبار متبادل بين دمشق وواشنطن

لا ينظر الخبراء إلى الزيارة بوصفها مبادرة أحادية الجانب، بل باعتبارها عملية اختبار متبادل بين الطرفين. فالولايات المتحدة، وفق اليماني، تسعى إلى معرفة مدى استعداد دمشق للانخراط في ترتيبات إقليمية جديدة تتوافق مع الرؤية الأميركية للاستقرار في الشرق الأوسط، بينما تحاول سوريا في المقابل قياس مدى جدية واشنطن في الانتقال من سياسة العزل والعقوبات إلى سياسة الانخراط المشروط.

ويضيف أن المؤشرات الحالية لا توحي بوجود توجه أميركي لإعادة إنتاج العلاقة التقليدية مع دمشق كما كانت في مراحل سابقة، لكنها تشير بوضوح إلى تراجع جدوى سياسة العزل الكامل التي حكمت العلاقات خلال سنوات الأزمة.

وبدلاً من ذلك، تبدو الولايات المتحدة أقرب إلى البحث عن نموذج جديد للعلاقة مع سوريا يقوم على إدارة المصالح المشتركة وتخفيف مصادر التوتر، دون الوصول بالضرورة إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الكاملة.

رمزية التوقيت والرسائل الأميركية

من جانبه، يلفت أستاذ العلوم السياسية الدكتور إحسان الخطيب في تصريحات لـ"963+" إلى أن الزيارة، في حال تمت خلال شهر حزيران، تحمل دلالات سياسية ورمزية كبيرة نظراً لتزامنها مع احتفالات الولايات المتحدة بمرور 250 عاماً على تأسيسها، إضافة إلى تزامنها مع مناسبة مرتبطة بالرئيس الأميركي دونالد ترامب.

ويرى الخطيب أن الزيارة تحمل رمزية سياسية استثنائية تعكس اهتمام الإدارة الأميركية بسوريا الجديدة، في ظل انقسام داخل واشنطن بين مؤيدين للانفتاح على دمشق ومعارضين له، مشيراً إلى أن ترامب تبنى نهجاً أكثر انفتاحاً بدعم من السعودية وتركيا وقطر، رغم اعتراض جهات مرتبطة بالنظام السابق وبعض الدوائر المؤيدة لإسرائيل وتيارات من اليمين الأميركي المتشدد.

كيف تنظر واشنطن إلى سوريا الجديدة؟

بحسب الخطيب، فإن التحول الأبرز في الموقف الأميركي يتمثل في أن واشنطن باتت تنظر إلى سوريا باعتبارها دولةً تمر بمرحلة انتقالية مختلفة جذرياً عن المرحلة السابقة.

ويؤكد أن الإدارة الأميركية رأت في التحولات التي شهدتها دمشق ابتعاداً واضحاً عن الإرهاب والمحور الإيراني، وهو ما شجعها على تبني مقاربة أكثر إيجابية تجاه السلطة الجديدة.

ويضيف أن دوائر واسعة داخل الولايات المتحدة تنظر بإيجابية إلى خروج سوريا من دائرة النفوذ الإيراني، باعتبار أن دمشق كانت تشكل لعقود أحد أهم أركان المحور الإيراني في المنطقة، وأن هذا التحول يمثل مكسباً استراتيجياً مهماً للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين.

كما أن الإدارة الأميركية، وفق الخطيب، ترى في الدولة السورية الجديدة نموذجاً مختلفاً عن مرحلة النظام السابق التي ارتبطت بملفات المخدرات والتهريب والأزمات الإقليمية، وهو ما ساهم في تحسين صورة دمشق لدى صناع القرار الأميركيين.

العقوبات.. العقدة الأساسية

يتفق الخبراء على أن ملف العقوبات الأميركية سيبقى القضية الأكثر حساسية خلال أي حوار بين دمشق وواشنطن.

ويرى اليماني أن العقوبات تمثل عائقاً أساسياً أمام إعادة الإعمار، وأن دمشق تعتبر أي تقدم فيها شرطاً لنجاح المرحلة الانتقالية، مرجحاً أن تعتمد واشنطن مقاربة "الخطوات المتبادلة" عبر تخفيف تدريجي مقابل التزامات سورية سياسية وأمنية، بما قد يفتح الباب أمام استثمارات دولية، فيما يعني تعثر التفاهم استمرار العقوبات كأداة ضغط رئيسية.

السيادة أولاً

أما السياسي والدبلوماسي بشار الحاج علي فيشدد في تصريحات لـ"963+" على أن أي تفاهم محتمل بين دمشق وواشنطن بشأن رفع اسم سوريا من قوائم الإرهاب أو إنهاء العقوبات لا يمكن أن يكون على حساب السيادة الوطنية أو وحدة الأراضي السورية أو استقلال القرار السياسي.

ويؤكد أن رفع العقوبات وإنهاء العزلة الدولية يمثلان مصلحة سورية مهمة، لكنهما لا يشكلان بديلاً عن الثوابت الوطنية، موضحاً أن أي تفاهمات مستقبلية يجب أن تقوم على أساس المصالح المتبادلة والضمانات السياسية والأمنية، لا على أساس الإملاءات أو التنازلات التي تمس الحقوق السيادية للدولة.

إسرائيل.. بين الأمن والسيادة

يشكل الملف الإسرائيلي أحد أكثر الملفات تعقيداً في أي حوار أميركي سوري.

ويرى اليماني أن الساحة السورية تحولت خلال السنوات الماضية إلى واحدة من أبرز ساحات الاشتباك الإقليمي بين إسرائيل وإيران، ما يجعل أي حديث عن استقرار طويل الأمد في سوريا مرتبطاً بإيجاد تفاهمات أمنية جديدة.

ويشير إلى أن واشنطن تنظر إلى الملف السوري من زاوية أمن إسرائيل، وقد تسعى إلى تفاهمات تتعلق بضبط الحدود ومنع التصعيد العسكري وإعادة تنظيم المشهد الأمني في الجنوب السوري.

في المقابل، يؤكد الحاج علي أن دمشق لا تنطلق في ملف الانسحاب الإسرائيلي من موقع الطرف الباحث عن تنازل إسرائيلي، وإنما من موقع دولة تمتلك حقاً سيادياً تدعمه الشرعية الدولية.

ويضيف أن سوريا تمتلك أوراق قوة مهمة تتمثل في موقعها الجيوسياسي وتأثيرها في ملفات الأمن الإقليمي، فضلاً عن حاجة القوى الدولية إلى استقرار منطقة المشرق، ما يمنحها وزناً تفاوضياً لا يمكن تجاهله في أي ترتيبات مستقبلية.

ويشدد على أن أي صيغة نهائية للاستقرار في المنطقة ستبقى ناقصة ما لم تعالج قضية الأراضي السورية المحتلة وتكرس مبدأ احترام السيادة ووحدة الأراضي.

من جهة أخرى، يرى الخطيب أن الإدارة الأميركية تنظر بإيجابية إلى الطريقة التي تعاملت بها دمشق مع التهديدات والتطورات المرتبطة بإسرائيل، معتبراً أن القيادة السورية الجديدة أظهرت قدراً من البراغماتية والحكمة في إدارة هذا الملف بعيداً عن ردود الفعل الانفعالية أو التصعيد غير المحسوب.

> زيارة الشرع إلى واشنطن تمثل اختباراً لموقع سوريا في التوازنات الإقليمية الجديدة التي تتشكل في الشرق الأوسط

مكافحة الإرهاب.. معيار الثقة الأميركي

يؤكد الخطيب أن مكافحة الإرهاب تمثل معياراً أساسياً في تقييم واشنطن للسلطة السورية الجديدة، مع متابعة دقيقة للإجراءات في دمشق التي شملت تفكيك شبكات التهريب وإغلاق الأنفاق ومسارات السلاح، ما عزز الثقة الأميركية بأدائها الأمني، بينما تراقب الإدارة ملفات الأقليات والاستقرار والسيطرة الميدانية للتأكد من منع عودة التنظيمات المتطرفة وترسيخ الاستقرار، محذراً من توظيف ملف الأقليات سياسياً لتعطيل الانفتاح على سوريا.

ورغم أن الزيارة تركز على العلاقات السورية الأميركية، إلا أن لبنان يحضر بقوة في خلفية المشهد.

ويقول اليماني إن الولايات المتحدة تدرك أهمية الدور السوري في التوازنات اللبنانية بحكم الجغرافيا والتداخلات السياسية والأمنية والاقتصادية، وقد تبحث إمكانية الاستفادة من هذا الدور في دعم الاستقرار اللبناني ومنع حدوث أزمات أمنية جديدة.

من جانبه، يؤكد الحاج علي أن سوريا تستطيع الإسهام في استقرار لبنان من خلال دعم التعاون الأمني والاقتصادي وضبط الحدود ومكافحة التهريب، مع الالتزام الكامل بمبدأ احترام السيادة اللبنانية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

أما في ما يتعلق بملف سلاح "حزب الله"، فيرى أن القضية تبقى شأناً لبنانياً داخلياً يرتبط أيضاً بالتوازنات الإقليمية والصراع مع إسرائيل، وبالتالي فإن أي معالجة مستدامة له تحتاج إلى حوار لبناني داخلي وتفاهمات إقليمية أوسع.

في المقابل، يشدد الخطيب على أن الظروف الحالية تختلف جذرياً عن مرحلة التدخل السوري في لبنان، موضحاً أن سوريا اليوم منشغلة بإعادة بناء مؤسساتها وإعادة الإعمار وترميم علاقاتها الإقليمية والدولية، وأن أولوياتها تتركز على ضبط الحدود ومكافحة الإرهاب ومنع تهريب السلاح.

ويرى الخبراء أن أهمية الزيارة تتجاوز العلاقات الثنائية إلى إعادة تموضع سوريا في التوازنات الإقليمية، حيث قد يمنح نجاحها دمشق فرصاً في الاستثمار وإعادة الإعمار وتعزيز علاقاتها العربية والدولية، فيما تبقى قدرتها على توظيف موقعها الجغرافي ودورها في استقرار المشرق عاملاً حاسماً، ويؤكد الخطيب أن التقدم في الاستقرار ومكافحة الإرهاب وضبط الحدود يعزز فرص التقارب مع واشنطن، مع إجماع على أنها مؤشر لعودة سوريا إلى دائرة النقاش الدولي رغم عدم توقع حلول فورية.

غاندي المهتار

نزع سلاح الفصائل العراقية هل هذه خطوة جدية؟

> متلازمة المرآة المكسورة» تعني أن كل السوريين يرون جزءاً من الجرح، لكن لا أحد يستطيع وحده رؤية الجرح كاملاً

عاد ملف نزع سلاح الفصائل العراقية إلى الواجهة، ليس بوصفه مطلباً داخلياً، بل كجزء من معادلة إقليمية أوسع. فالعراق، المحشور بين واشنطن وطهران، يحاول أن يقدّم نفسه دولة قادرة على حصر السلاح بيد المؤسسات الرسمية، من دون أن يفجّر توازنا سياسياً وأمنياً هشاً نشأ بعد 2003، وتعزز أكثر بعد الحرب على "داعش".

السؤال الأساسي هو: هل الدولة العراقية قادرة فعلاً على فعل ذلك؟ فالكلام عن نزع السلاح ليس جديداً، لكن الجديد هو ارتفاع مستوى الضغط الأميركي، وتراجع قدرة إيران على إدارة كل ساحات نفوذها بالكلفة السابقة، ورغبة حكومة محمد شياع السوداني في تجنيب العراق ضربة أميركية أو إسرائيلية واسعة ضد الفصائل الموالية لطهران. من هذه الزاوية، تبدو الخطوة جدية جزئياً، لا كقرار سيادي كامل، بل كمحاولة لشراء الوقت وتخفيف التصعيد. الحكومة العراقية لا تريد مواجهة مفتوحة مع الفصائل، ولا تستطيع تجاهل المطالب الأميركية. لذلك تحاول اعتماد صيغة وسطية: دمج بعض التشكيلات في الأجهزة الرسمية، إعادة هيكلة الحشد الشعبي، ضبط القرار العسكري، ومنع الهجمات التي قد تجر العراق إلى حرب لا يريدها.

لكن الجدية شيء، والقدرة على التنفيذ شيء آخر. فالفصائل المسلحة ليست مجرد مجموعات تحمل السلاح خارج الدولة. بعضها جزء من الحشد الشعبي، وبعضها يمتلك أجنحة سياسية وتمثيلاً برلمانياً ونفوذاً اقتصادياً ومؤسساتياً. لذلك، فإن نزع سلاحها لا يعني جمع البنادق فقط، بل تفكيك شبكة مصالح تمتد من الأمن إلى السياسة والمال والحدود. أما خريطة المواقف، فهي تكشف حجم التعقيد. هناك فصائل أبدت استعداداً للتهدئة أو الاندماج أو تسليم جزء من السلاح للدولة، خصوصاً تلك التي ترى أن التصعيد مع واشنطن لم يعد مفيداً، وأن الحفاظ على نفوذها داخل المؤسسات أفضل من البقاء في موقع المواجهة. في هذا الإطار، برزت إشارات إلى قبول بعض الفصائل بخيارات إعادة التموضع، خصوصاً إذا ضمنت لنفسها حماية سياسية ومكاناً داخل البنية الأمنية الرسمية.

في المقابل، يبرز الرفض الواضح من كتائب حزب الله وحركة النجباء. هاتان الجهتان تعتبران أن سلاح «المقاومة» ليس ملفاً عراقياً داخلياً فحسب، بل مرتبط بوجود القوات الأميركية وبالصراع مع إسرائيل وبموقع العراق في محور إقليمي تقوده إيران. لذلك، فإنهما ترفضان تسليم السلاح قبل انسحاب القوات الأجنبية، وتتعاملان مع نزع السلاح كمسألة وجودية، لا كإجراء إداري. هذا الرفض يضع الحكومة أمام معضلة مزدوجة. فإذا ضغطت بقوة، قد تنفجر مواجهة شيعية ـ شيعية داخل العراق، وهي أخطر من أي مواجهة سياسية تقليدية. وإذا تراجعت، ستبدو عاجزة أمام الأميركيين والعراقيين الذين يطالبون بدولة واحدة وسلاح واحد. لذلك، قد يكون السيناريو الأكثر ترجيحاً هو نزع سلاح جزئي، أو إعادة تدوير السلاح تحت غطاء الدولة، لا تفكيكاً كاملاً للفصائل.

السيناريو الأول هو نجاح محدود: تسليم بعض الأسلحة الثقيلة، دمج بعض العناصر، ووقف الهجمات على المصالح الأميركية. هذا يمنح بغداد هامشاً دبلوماسياً لكنه لا ينهي المشكلة. السيناريو الثاني هو فشل صامت: إعلان سياسي كبير، وتنفيذ ضعيف، وبقاء الفصائل قادرة على الحركة عند الحاجة. أما السيناريو الثالث فهو الانفجار، إذا قررت واشنطن أو إسرائيل استهداف الفصائل مباشرة، أو إذا حاولت الحكومة فرض قرارها بالقوة.

ختاماً، نزع سلاح الفصائل العراقية خطوة جدية من حيث الضغط والضرورة، لكنها غير مكتملة من حيث الإرادة والقدرة. من وافق، وافق غالباً على إعادة التموضع لا على التخلي الكامل عن النفوذ. ومن رفض، خصوصاً كتائب حزب الله والنجباء، أعلن أن السلاح جزء من معادلة إقليمية لا تنتهي بقرار حكومي. لذلك، فإن العراق لا يقف اليوم أمام لحظة نزع سلاح شامل، بل أمام اختبار طويل: هل يستطيع تحويل الفصائل إلى قوة تحت الدولة، أم تبقى الدولة نفسها محكومة بتوازنات الفصائل؟

الآراء الواردة في هذه الصفحة لا تعبر بالضرورة عن رأي 963+

مصلحة سوريا... والصراع مع «حزب الله» اللبناني!

ليست المسألة، بالنسبة إلى سوريا، سؤالاً بسيطاً بين مواجهة حزب الله أو تركه. إنها سؤال دولة منهكة: هل تدخل حرباً إضافية وهي لم تخرج بعد من آثار حربها الطويلة؟ وهل تتحول من ساحة صراع إلى لاعب يُطلب منه أن يقاتل بالوكالة، هذه المرة لا لمصلحة إيران، بل لمصلحة أميركا وإسرائيل؟

في الظاهر، قد تبدو الفكرة مغرية لبعض دوائر القرار في دمشق. قد تمنح مواجهة حزب الله القيادة في سوريا فرصة للقول إنها قطعت نهائياً مع محور إيران، وإنها مستعدة للاندماج في النظامين العربي والدولي. وقد تفتح الباب أمام تفاهمات أمنية مع واشنطن، وتخفيف العقوبات، واستعادة بعض الثقة الخليجية، وربما تحسين موقع دمشق في أي تفاوض مع إسرائيل حول الحدود والجولان. كما أن ضرب خطوط إمداد حزب الله عبر سوريا قد يخفف الضغط الإسرائيلي ويمنع استخدام الأراضي السورية ممراً أو مخزناً في حرب لا تريدها دمشق.

لكن المعيار في السياسة اليوم ليس ما تكسبه دولة ما على الورق، إنما المعيار الحقيقي هو ما تستطيع تحمّله على الأرض: سوريا ليست دولة مكتملة القدرة، بل هي دولة تحاول ترميم جيشها واقتصادها وإدارتها وحدودها. الدخول في معركة مباشرة مع حزب الله قد يوقظ شبكات قديمة داخل سوريا، بعضها أمني وبعضها مذهبي وبعضها مرتبط بالتهريب والسلاح. وقد يحول الحدود السورية - اللبنانية إلى جبهة مفتوحة، لا يربح فيها أحد.

التورط السوري في لبنان محكوم بـ 4 سيناريوات:

السيناريو الأول هو سيناريو الرضوخ الكامل: أن تقبل دمشق بالدور المطلوب منها، فتنتشر عسكرياً على الحدود، وتلاحق مجموعات الحزب ومخازنه وخطوط إمداده. هذا الخيار قد يرضي واشنطن وتل أبيب سريعاً، لكنه يحمل أخطر كلفة: تحويل سوريا إلى طرف مباشر في حرب إقليمية. عندها لن يتعامل حزب الله معها كدولة جارة، بل كعدو ميداني. وقد تلجأ إيران إلى تحريك أوراقها المتبقية داخل سوريا والعراق ولبنان. المكسب السياسي المحتمل سيكون سريعاً، أما النزف الأمني فقد يكون طويلاً.

مصلحة سوريا ليست في حماية حزب الله، وليست في تنفيذ الرغبة الإسرائيلية. مصلحتها في استعادة قرارها.

السيناريو الثاني هو الحياد الصلب: أن ترفض دمشق الدخول في مواجهة عسكرية، لكنها تمنع استخدام أراضيها ضد لبنان أو إسرائيل، وتضبط المعابر، وتغلق طرق السلاح، وتعلن أن أمن الحدود مسؤولية الدولة السورية لا الميليشيات ولا العواصم الخارجية. هذا الخيار هو الأكثر عقلانية. فهو لا يقدم سوريا كذراع لإسرائيل، ولا يسمح في الوقت نفسه بعودة الوصاية الإيرانية عبر الممر السوري. قوته أنه يحول سوريا من ساحة إلى دولة. وضعفه أنه يحتاج إلى قدرة أمنية وانضباط سياسي لا يزالان قيد التكوين.

السيناريو الثالث هو المقايضة: أن تقول دمشق للأميركيين والإسرائيليين والعرب إنها مستعدة لضبط الحدود، لا لخوض الحرب، مقابل حزمة واضحة: رفع تدريجي للعقوبات، دعم اقتصادي، ضمانات بعدم توسيع الضربات الإسرائيلية داخل سوريا، وتمويل إعادة الإعمار. هذا السيناريو يمنح سوريا ثمناً سياسياً مقابل تعاون محدود، لكنه خطر إذا تحول إلى ابتزاز دائم: كل خطوة سورية تقابلها مطالب أكبر، حتى تجد دمشق نفسها في قلب معركة لم تختر توقيتها ولا نهايتها.

السيناريو الرابع، وهو الأخطر، هو الانزلاق غير المقصود. تبدأ الأمور بضبط معبر، ثم اشتباك محدود، ثم رد من حزب الله، ثم ضربة إسرائيلية، ثم تدخل أميركي أو إيراني غير مباشر. هكذا تولد الحروب في المشرق: لا بقرار كبير دائماً، بل بسلسلة أخطاء صغيرة. سوريا، التي دفعت ثمناً هائلاً للحرب الداخلية، لا تملك ترف اختبار هذا السيناريو.

مصلحة سوريا ليست في حماية حزب الله، وليست في تنفيذ الرغبة الإسرائيلية. مصلحتها في استعادة قرارها. عليها أن تقول لحزب الله وإيران إن زمن استخدام سوريا ممراً وساحة انتهى، وأن تقول لأميركا وإسرائيل إن ضبط الحدود شيء، وخوض حرب بالنيابة شيء آخر. الدولة الذكية لا تدخل كل معركة تُعرض عليها، بل تختار المعركة التي تخدم بقاءها.

لذلك، الخيار الأفضل لسوريا هو الحياد المسلح بضبط الحدود: لا ممرات سلاح لحزب الله، ولا حرب سورية من أجل إسرائيل. أي خيار آخر قد يمنح دمشق مكسباً دبلوماسياً قصير الأمد، لكنه يهدد بإعادة فتح الجرح السوري من باب لبنان.

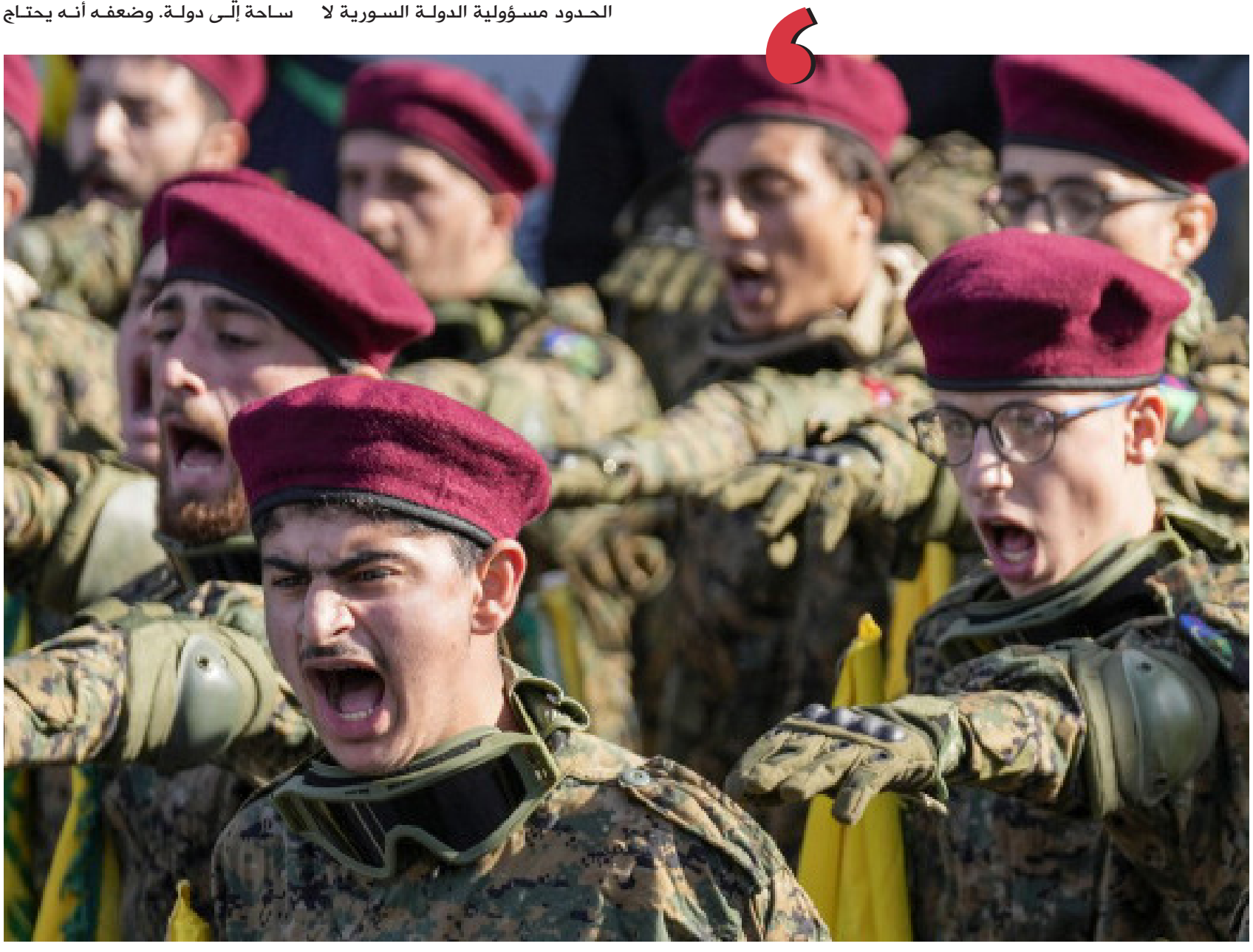

مع عودة سوريا إلى واجهة التفاعلات السياسية والإقليمية بعد سنوات من الحرب والعزلة، تتزايد التساؤلات حول طبيعة الدور الذي تسعى دمشق إلى لعبه في المرحلة المقبلة، وحدود علاقتها بالقوى الإقليمية والدولية الفاعلة. كما تبرز ملفات حساسة تتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل ولبنان، ومستقبل السياسة السورية تجاه الصراعات المحيطة، إضافة إلى تحديات إعادة البناء والاستقرار الداخلي.

وفي هذا الحوار الخاص يجيب الدكتور إحسان الخطيب، أستاذ العلوم السياسية، عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموقع سوريا في المشهد الإقليمي الجديد، وفرصها وتحدياتها في ظل المتغيرات الراهنة، ورؤيته لمستقبل الدور السوري في المنطقة خاصة بعد التصريحات الأخيرة للرئيس الأميركي دونالد ترامب.

د. إحسان الخطيب لـ «963+»:

دمشق ليست معنية بأدوار وظيفية أو صراعات إقليمية

في ظل الدعوات الأميركية لدمشق لاتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه "حزب الله"، هل تتجه سوريا نحو الانخراط في مواجهة إقليمية، أم أنها ما زالت متمسكة بسياسة تجنب الصراعات المباشرة؟

دائمًا ما يُقال: خذوا كلام ترامب بجدية، ولكن لا تأخذوه بحرفيته، لأنه غالباً لا يكون دقيقاً في تعبيراته. فإذا نظرنا إلى كلام الدبلوماسيين أو السياسيين عادة، نجد أنهم يختارون كل كلمة بعناية شديدة، لأنهم يريدون إيصال رسالة محددة ويحرصون على أن تُفهم بوضوح. أما ترامب، فمن المآخذ عليه أنه لا يتحرى الدقة في كلامه، ويسارع إلى إطلاق التصريحات. وخلفيته في عالم الصفقات والعقارات تجعله يميل إلى المبالغة في كثير من الأحيان. إضافة إلى ذلك، فهو يفكر بصوت مرتفع، إذ قد تُطرح أمامه فكرة أو يُذكر له أمر ما، فيعيد تكراره مباشرة. لذلك، فيما يتعلق بموضوع سوريا أو أي موضوع آخر، ينبغي أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان عند تفسير تصريحاته.

أما بالنسبة إلى لبنان و"حزب الله"، فإن سوريا الجديدة ما تزال في مرحلة البناء. النظام السابق، نظام حافظ الأسد ثم ابنه، لم يكن يتمتع بشرعية سورية حقيقية، ولذلك كان يعتمد في شرعيته على ما يمكن وصفه بالدور الوظيفي؛ أي على أداء أدوار تخدم السياسة الأميركية وتتقاطع أحيانًا مع المصالح الأميركية.

ومنذ التفاهمات التي تعود إلى أيام هنري كيسنجر، كان الجولان منطقة هادئة بالكامل، كما أوكل إلى النظام السوري المخلوع إدارة الملف اللبناني، في حين كانت الولايات المتحدة هي المشرف الفعلي على هذا الملف، بينما كان نظام الأسد يتولى التنفيذ.

اليوم نحن أمام سوريا جديدة لا أعتقد أنها معنية بهذا النهج. فالنظام الجديد يتمتع بشرعية تستند إلى تمثيله للأغلبية السورية، وليس بحاجة إلى أدوار وظيفية لاكتساب الشرعية. شرعيته تنبع من الداخل السوري ومن الشعب السوري، كما يستمد جزءاً من شرعيته من علاقاته الجيدة وقبوله الإقليمي، ولا سيما من خلال علاقاته الوثيقة مع السعودية وقطر وتركيا، وهي دول صديقة وحليفة للولايات المتحدة. بالتالي فهو لا يبحث عن دور وظيفي للحصول على الشرعية، لأن

> **سوريا الجديدة لا تبحث عن أدوار وظيفية لاكتساب الشرعية، لأن شرعيتها تنبع من الداخل السوري ومن تمثيلها للشعب السوري**

هذه الشرعية متوافرة لديه أساساً. ومن المؤكد أن سوريا الجديدة لا يمكن أن تدخل طرفاً في حرب داخل لبنان، ولا أن تنخرط إلى جانب أي طرف في هذا الصراع. هذا أمر غير وارد. أما ما تستطيع سوريا القيام به، فهو ما تقوم به أي دولة تحترم نفسها: احترام القانون الدولي، واحترام الحدود، والعمل على ضبطها وحمايتها.

هل نحن أمام انتقال من مرحلة العداء التقليدي إلى مرحلة إدارة المصالح والتفاهمات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل؟

من المؤكد أن إسرائيل لم تكن سعيدة بانتهاء النظام السابق، لأن هناك تفاهمات كانت قائمة معه. وقد أشار الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما إلى أنه عندما تجاوز نظام الأسد "الخط الأحمر" باستخدام السلاح الكيميائي، كان الزعيم الوحيد الذي اتصل به مؤيداً قراره بعدم توجيه ضربة للنظام هو رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك.

لذلك، يمكن القول إن إسرائيل كانت راضية عن النظام السابق في سوريا. أما اليوم، فهي ليست صديقة للدولة السورية الجديدة على الإطلاق. وقد بادرت، عقب سقوط النظام السابق، إلى استهداف القدرات العسكرية السورية، وهو ما يُعد مؤشرًا واضحًا على أنها تنظر إلى الدولة السورية الجديدة باعتبارها خصمًا وتتعامل معها على هذا الأساس.

ولولا الضوابط التي وضعتها الولايات المتحدة على السلوك الإسرائيلي، لكانت إسرائيل ذهبت إلى مدى أبعد في هذه الممارسات. وبالتالي، لا يوجد أي تقاطع أو تحالف بين سوريا الجديدة وإسرائيل، بل إن هناك رغبة سورية في معالجة المشكلات عبر التفاوض، وفي مقدمتها قضية الأراضي السورية المحتلة.

وعليه، فإن العلاقة مع إسرائيل تبقى علاقة صراع بسبب الاحتلال القائم، خصوصاً أن إسرائيل هي من بادر إلى استهداف مقومات الدولة السورية العسكرية بعد انتهاء النظام السابق، واستمرت في سياسات التوسع والاحتلال. لذلك، لا توجد مصالح مشتركة أو تفاهمات مباشرة أو غير مباشرة بين الطرفين.

إلى أي مدى يمكن أن تنعكس التحولات الإقليمية الجارية على المشهد السوري الداخلي، سواء على مستوى موازين القوى السياسية أو الملفات الأمنية والاقتصادية؟

تتعامل الإدارة السورية الجديدة، في تقديري، بحكمة مع الملفات الداخلية والخارجية. فهي تبتعد عن الصراعات، وتسعى إلى بناء الصداقات، وتحاول أن تجعل من سوريا دولة طبيعية تحترم القانون الدولي وقواعد العلاقات بين الدول.

وهناك علاقات وثيقة مع دول مثل قطر والسعودية وتركيا، إلا أن السياسة السورية تتجه نحو مدّ الجسور مع الجميع. كما أن الإدارة الأميركية تدرك أن سوريا الجديدة بحاجة إلى إعادة البناء وإلى بيئة مستقرة تمكنها من استعادة دورها الطبيعي.

في المقابل، كان النظام السابق يستثمر في الأزمات ويبحث عن أدوار وظيفية تمنحه النفوذ والشرعية، بينما ابتعدت سوريا الجديدة عن هذا النمط في التعامل مع الآخرين. فالاستقرار السوري يجذب الاستثمارات ويخدم مصالح المنطقة بأكملها.

كما أن لسوريا مصلحة مباشرة في استقرار لبنان، لأن المشكلات لا تتوقف عند الحدود. ولهذا تؤكد أنها تريد أن تكون جزءاً من الحل، وقد عملت على ضبط حدودها، في الوقت الذي تركز فيه جهودها على إعادة البناء والتعاون في مكافحة الإرهاب بالتنسيق مع المؤسسات الدولية والدول المؤثرة.

وبالنظر إلى موقع سوريا الجغرافي وحجمها ودورها الإقليمي، فإنها تمثل عنصراً مهماً في أمن المنطقة. وقد ارتبطت صورة النظام السابق بالإرهاب وتجارة المخدرات والانخراط في المحور الإيراني، وهو ما أضر بصورة سوريا دوليًا وعربيًا.

ما الدلالات السياسية لزيارة الرئيس أحمد الشرع إلى واشنطن في هذا التوقيت تحديداً، وما الرسائل التي أرادت دمشق وواشنطن توجيهها من خلالها؟

تُعد زيارة الرئيس السوري إلى واشنطن أمرًا طبيعيًا في إطار العلاقات الدولية، إذ إن حلفاء الولايات المتحدة وشركاءها يجرون زيارات متبادلة بصورة مستمرة. فالمنطقة تشهد تحولات وتغيرات كبيرة، وسوريا الجديدة تسعى إلى أن تكون جزءًا من الحلول لا جزءًا من المشكلات. وهي لا ترغب في التورط في صراعات الآخرين، بل تركز على معالجة قضاياها الخاصة، وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي لبعض أراضيها، وتسعى إلى إنهاء هذه القضية عبر المفاوضات والوسائل السياسية، لا عبر الحروب.

ويُنظر إلى هذا الموقف بوصفه موقفًا عقلانيًا يهدف إلى إغلاق الملفات المفتوحة، وتحقيق الاستقرار الداخلي، وتوفير الظروف المناسبة لإعادة البناء. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة قادرة على لعب دور إيجابي في دعم الاستقرار، سواء عبر تشجيع الحلول السياسية أو عبر الحد من السياسات التي قد تؤدي إلى مزيد من التوتر في المنطقة.

هل أصبحت سوريا اليوم لاعباً فاعلاً في ترتيبات المنطقة الجديدة، أم أنها ما تزال تتأثر أكثر مما تؤثر في مسار الأحداث؟

بالنسبة للدور الإقليمي، أكيد أن سوريا دولة كبيرة ومهمة، وكان يُقال دائماً: "لا حرب من دون مصر، ولا سلام من دون سوريا". فسوريا دولة مهمة بحكم موقعها وحجمها، لكنها اليوم في مرحلة البدايات، ولا تستطيع أن تتورط في ملفات الآخرين ما دامت منشغلة بإعادة البناء وترتيب أوضاعها الداخلية. لذلك أرى أن سوريا ملتفتة إلى الداخل أكثر من الخارج.

بين واشنطن وتل أبيب وبيروت، كيف تقرأون حدود الدور السوري في إعادة رسم خرائط التوازنات الإقليمية، وما هي الفرص والتحديات التي تواجه دمشق؟

أعتقد أن المشكلة تكمن في أن إسرائيل تنظر إلى سوريا الجديدة بوصفها عدواً، بينما كانت تنظر إلى النظام السابق على أنه ليس صديقاً، لكنها كانت تعرفه وتفهمه، وكانت هناك تفاهمات، سواء فوق الطاولة أو تحتها. أما اليوم، فما زالت إسرائيل غير مطمئنة إلى سوريا الجديدة، مع أن سوريا الجديدة لا تريد محاربة أحد، وأعتقد أن التهديد الأكبر يبقى متمثلاً في الدور الإسرائيلي التخريبي بالمنطقة، وفي الأطماع الإسرائيلية بالأراضي السورية. والحل الوحيد لمواجهة هذه الأطماع يتمثل في بناء علاقة سورية أميركية وثيقة إلى جانب العلاقات الوثيقة مع تركيا، الحليفة للولايات المتحدة، ومع السعودية ودول الخليج ذات التأثير في واشنطن.

الموسم السياحي..
رهان اقتصادي على قطاع قادر على تحريك الأسواق

أعادت الحكومة السورية تسليط الضوء على القطاع السياحي مع الإعلان عن انطلاق الموسم السياحي لعام 2026، في خطوة تثير العديد من التساؤلات حول دلالاتها الاقتصادية والاجتماعية، وحول توقيتها في ظل التحولات التي تشهدها البلاد بعد سنوات طويلة من الأزمات والتحديات.

ويأتي الإعلان عن الموسم السياحي في وقت تسعى فيه الحكومة إلى تنشيط عدد من القطاعات الاقتصادية القادرة على تحقيق عائدات سريعة نسبياً وتحريك عجلة الأسواق المحلية.

ولا يقتصر الهدف من الموسم السياحي على زيادة أعداد الزوار فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فالقطاع السياحي يعد من أكثر القطاعات ارتباطاً بعشرات الأنشطة الاقتصادية الأخرى، بدءاً من النقل والمواصلات، مروراً بالفنادق والمطاعم والأسواق التجارية، وصولاً إلى الحرف التقليدية والخدمات المختلفة.

الاستفادة من الاستقرار النسبي

يرى محمد الجوهري، الخبير الاقتصادي، أن إطلاق الموسم السياحي في سوريا خلال عام 2026 يأتي في إطار محاولة الاستفادة من أي حالة استقرار نسبي تشهدها البلاد بعد سنوات طويلة من التحديات الأمنية والاقتصادية.

ويقول الجوهري لـ"963+" إن الحكومة تدرك أن قطاع السياحة يعد من أسرع القطاعات القادرة على ضخ السيولة النقدية في الأسواق وتحريك عشرات الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، مثل النقل والفنادق والمطاعم والتجارة والحرف التقليدية، موضحاً أن الإعلان عن الموسم السياحي في هذا التوقيت يهدف إلى توجيه رسالة مفادها وجود جهود لإعادة تنشيط الحياة الاقتصادية وفتح المجال أمام عودة الزوار والسياح والمغتربين السوريين للمساهمة في دعم الاقتصاد المحلي.

ويضيف أن الموسم السياحي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لا يستهدف فقط زيادة أعداد الزائرين، وإنما يسعى أيضاً إلى توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للشباب، وتحسين دخول العاملين في القطاعات الخدمية، وتنشيط الأسواق المحلية في المدن والمناطق السياحية.

ويشير الجوهري إلى أن الموسم السياحي يمثل فرصة لإعادة الترويج للهوية الثقافية والتاريخية السورية، وإبراز المقومات السياحية التي تمتلكها البلاد، بما يساعد على استعادة جزء من مكانتها على الخريطة السياحية الإقليمية خلال المرحلة المقبلة.

> السياحة محرك اقتصادي قادر على تحريك عشرات الأنشطة وخلق فرص العمل وضخ السيولة في الأسواق

ويؤكد أن السياحة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في دعم الاقتصاد السوري خلال السنوات القادمة إذا توافرت البيئة المناسبة لذلك، موضحاً أن كل دولار ينفقه السائح ينعكس على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يجعل القطاع السياحي أحد المحركات المهمة للنمو الاقتصادي.

وينوه الجوهري إلى أن القطاع السياحي يعد من القطاعات القليلة القادرة على توفير العملات الأجنبية دون الحاجة إلى استثمارات صناعية ضخمة أو فترات زمنية طويلة لتحقيق العائد، وهو ما يمنحه أهمية خاصة في الظروف الاقتصادية الحالية.

ويشدد على أن نجاح الموسم السياحي لن يعتمد فقط على الإعلان عنه، وإنما على قدرة الجهات المعنية على تحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات وتسهيل إجراءات السفر وتعزيز عوامل الأمن والاستقرار.

ويوضح الجوهري أن السائح يبحث في المقام الأول عن الأمان وجودة الخدمة وسهولة الحركة والتنقل، مؤكداً أن توافر هذه العناصر من شأنه أن يحول السياحة إلى أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة الإيرادات خلال السنوات المقبلة.

كما يشير إلى أن الحكومة السورية تراهن على القطاع السياحي باعتباره أداة اقتصادية سريعة نسبياً لتحريك الأسواق الداخلية في ظل التحديات التي تواجه قطاعات الإنتاج الأخرى، موضحاً أن أي زيادة في أعداد الزوار ستنعكس بشكل مباشر على معدلات التشغيل والإنفاق المحلي.

ويؤكد الجوهري أن الموسم السياحي الحالي يمثل جزءاً من محاولة أوسع لإعادة تنشيط النشاط الاقتصادي واستعادة الثقة تدريجياً في قدرة الاقتصاد السوري على التعافي والنمو، لافتاً إلى أن نجاح هذه الجهود يرتبط بمدى قدرة الجهات المعنية على توفير الظروف المناسبة التي تشجع السياح والزوار على اختيار سوريا وجهة سياحية خلال المرحلة المقبلة.

التوقيت الأنسب

يؤكد محمد الحلاق، نائب رئيس جمعية العلوم الاقتصادية أن إطلاق الموسم السياحي في هذا التوقيت يُعد الأنسب لتنشيط الحركة السياحية في سوريا، موضحاً أن انتهاء الامتحانات المدرسية والجامعية يسهم بشكل مباشر في زيادة الإقبال على السياحة الداخلية.

ويقول الحلاق إن انتهاء امتحانات شهادة التعليم الأساسي ثم الثانوية العامة والجامعات يدفع العديد من الأسر إلى التوجه نحو الأنشطة السياحية والترفيهية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الحركة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع السياحي.

ويضيف في حديث لـ"963+" أن طول ساعات النهار واعتدال الأجواء في العديد من المناطق، إلى جانب التغيرات المناخية الموسمية، تساعد على تنشيط الحركة السياحية، ولا سيما باتجاه المناطق الساحلية التي تشهد عادةً إقبالاً متزايداً خلال فصل الصيف.

ويشير الحلاق إلى أن عودة أعداد من السوريين المغتربين خلال هذه الفترة تشكل عاملاً إضافياً في دعم القطاع السياحي، موضحاً أن الكثير من العائلات القادمة من الخارج تحرص على تنظيم رحلات داخلية وزيارات إلى الساحل السوري والمناطق الجبلية ومصايف مثل مشتى الحلو وغيرها من الوجهات السياحية.

وينوه إلى أن المغتربين لا يكتفون بزيارة ذويهم، بل يسعون أيضاً إلى قضاء أوقات ترفيهية لهم ولعائلاتهم، ما يسهم في تنشيط الإنفاق السياحي وتحريك مختلف القطاعات المرتبطة به.

ويؤكد الحلاق أن امتلاك سوريا لمقومات طبيعية ومناخية مميزة يمنحها فرصاً جيدة لاستقطاب السياح، لكنه يشدد على ضرورة توفير تجربة سياحية متكاملة تجعل الزائر يشعر بأنه يعيش تجربة مريحة وممتعة تستحق التكرار.

ويضيف أن مسؤولية تحقيق ذلك تقع إلى حد كبير على عاتق المنشآت السياحية، التي ينبغي أن تعمل على جذب السياح من خلال تحسين جودة الخدمات وتطوير مستوى الضيافة والخدمات المقدمة.

كما يشير إلى أن أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع السياحي يتمثل في نقص الكوادر المؤهلة، موضحاً أن العديد من العاملين في منشآت الإطعام والإقامة السياحية لا يحصلون على التدريب الكافي الذي يضمن تقديم خدمات بمستويات عالية من الجودة.

ويقول إن القطاع السياحي في سوريا يواجه مشكلة كبيرة تتمثل في ارتفاع النفقات والأعباء التشغيلية، الأمر الذي يحد من قدرة المنشآت على الاحتفاظ بعمالة دائمة ومدربة على مدار العام، خاصة في ظل قصر الموسم السياحي وعدم استمراره لفترات طويلة.

ويشدد الحلاق على أن الحكومة مطالبة بلعب دور داعم للقطاع السياحي من خلال تقديم حوافز وتسهيلات للمنشآت السياحية، مبيناً أن ذلك يمكن أن يتحقق عبر تخفيض بعض الضرائب والرسوم، وتقليل الأعباء المرتبطة بالتأمينات الاجتماعية، إضافة إلى المساهمة في خفض تكاليف الطاقة والكهرباء.

ويؤكد أن العلاقة بين الدولة والقطاع السياحي يجب أن تقوم على مبدأ الشراكة، بحيث تستفيد الدولة من القطاع عندما يكون مزدهراً، وتقدم له الدعم عندما يواجه تحديات أو ظروفاً استثنائية.

ويشير الحلاق إلى أن الحكومة تبذل جهوداً لتقديم بعض التسهيلات للمنشآت السياحية، إلا أن المشكلة الأساسية تبقى مرتبطة بضعف القدرة الشرائية للمستهلك، حيث إن شريحة واسعة من المواطنين لا تمتلك فائضاً مالياً يمكنها من الإنفاق على السياحة والترفيه بشكل مستمر.

وينوه إلى أن تطوير القطاع السياحي يحتاج إلى منظومة متكاملة تشمل تشجيع المغتربين على زيارة البلاد والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم، إلى جانب توفير عروض وأسعار تنافسية تشجعهم على قضاء فترات أطول في الوجهات السياحية المختلفة.

الشركات العائلية:
صراع الاستدامة في مهب الأجيال والأزمات

مازن الشاهين

في أحد مكاتب منطقة "الحريقة" العريقة بدمشق، يجلس (أبو جمال)، السبعيني الذي أسس واحدةً من كبريات شركات النسيج في سورية، متأملاً ولديه اللذين يتنازعان بحدة حول آليةٍ استيراد خط إنتاج جديد. الخلاف هنا ليس تجارياً بحتاً، بل هو انعكاس لأزمة أعمق تضرب جذور الاقتصاد السوري: أين تنتهي حدود العائلة، وأين تبدأ حدود الشركة؟

تشكّل الشركات العائلية ما يزيد عن 85٪ من حجم القطاع الخاص في سورية، وهي العصب المغذي للأسواق والتشغيل، ورغم صمود هذه الكيانات خلال سنواتٍ الحربٍ الطويلة، إلا أنها تواجه اليوم اختباراً وجودياً لا يتعلق بالظروف الخارجية هذه المرة، بل بـ "بنيتها الداخلية" إنها معركة الانتقال من عقليةٍ "المضافة" إلى "مجلس الإدارة"، أو ما يُعرف حديثاً بـ حوكمة الشركات.

عقدة الجيل الثالث: شبح الانهيار الإحصائي

تُشير التقديرات الاقتصادية العالمية، والتي تنطبق بظلال شديدة القتامة على الواقع السوري، إلى أن 30٪ فقط من الشركات العائلية تنجح في الانتقال إلى الجيل الثاني، بينما تهبط هذه النسبة إلى أقل من 10٪ عند الانتقال إلى الجيل الثالث.

في سوريا، تضاعفت هذه المخاطر، إذ تسببت سنوات الحرب وهجرة الكفاءات الشابة من أبناء المؤسسين في إحداث "فجوة أجيال" حادة.

يقول المستشار القانوني المتخصص في شؤون الشركات بدمشق، د. أحمد الشامي في تصريح لـ"963+": "العديد من الشركات السورية الكبرى أغلقت أو تفتتت ليس بسبب الخسائر المالية، بل لأن المؤسس غاب، وترك وراءه ورثة يخلطون بين الجيب المالي للعائلة والخزينة المالية للشركة، في غياب تام لآليات الإفصاح والشفافية".

ويوضح الشامي أهم تحديات الشركات العائلية في سورية (الواقع الراهن) بتداخل الصلاحيات، حيث رئيس مجلس الإدارة هو الأب، والمدير المالي هو الابن، والمحاسب هو ابن العم، والقرارات تُطبخ في العشاء العائلي، إضافة إلى مشكلة استنزاف السيولة، فسحب الأرباح لتغطية نفقات أفراد العائلة الشخصيةٍ دون النظر لخطط التوسع أو الاحتياطيات، وأيضاً هجرة الجيل الثاني والثالث، واضطرار بعض الشركات لتوظيف قيادات غير مؤهلة من الأقارب لملء الفراغ، رافضةً الاستعانة بمديرين تنفيذيين محترفين من خارج العائلة.

عندما تصطدم العاطفة بالبزنس

لتعميق البحث، التقى "963+" بجيلين مختلفين في قطبي الصناعة السورية (دمشق وحلب)، لنرصد الفجوة في طريقة التفكير والتعامل مع مفهوم الحوكمة.

في حلب كان العنوان الأبرز "الدم لا يصبح ماءً.. والشركة ملك للعائلة فقط"، ففي المدينة الصناعية بالشيخ نجار في حلب، يعبر الصناعي أبو محمد طحان (63 عاماً)، وهو صاحب مصنع للصناعات البلاستيكية، والذي يمثل عقلية "الجيل الأول والقديم" في تصريح لـ"963+" بنبرة حاسمة عن رفضه لفكرة الاستعانة بمدراء غرباء: "أسست هذا المصنع من الصفر تحت القذائف، وعشت فيه أياماً لم نكن نجد فيها المازوت".

ويضيف: "اليوم، كيف لي أن أسلم دفتري المالي وقرار شركتي لـ 'مدير تنفيذي غريب' لمجرد أنه يحمل شهادة كبيرة؟ ابني قد يخطئ، لكنه يحرص على رزق أبيه، أما الغريب يهمه راتبه ومكافأة نهاية العام فقط، أما حوكمة الشركات برأيي هي مصطلح برّاق مستورد، لا يناسب طبيعة السوق السورية القائمة على الثقة والكلمة والدم".

أما في دمشق فكان العنوان: "نحن ننزف لأننا ندير شركة بـ عقلية المضافة"؛ حيث طارق الطويل (34 عاماً)، وهو ابن شريك مؤسس في مجموعة تجارية وصناعية كبرى للمواد الغذائية بدمشق. طارق، الذي درس إدارة الأعمال في دولة خليجية وعاد ليجد نفسه في صراع مرير مع أعمامه.

يقول في تصريح لـ"963+": "نحن قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، ليس بسبب نقص الزبائن، بل لأن عائلتي تدير شركة برأس مال ملياري بعقلية 'المضافة' أعمامي يسحبون مئات الآلاف من الدولارات من الصندوق لشراء سيارات وعقارات شخصية دون قيد محاسبي صحيح، وعندما اقترحت تشكيل مجلس إدارة مستقل وفصل الحسابات، اتهموني برغبتي في الانقلاب على العائلة والاستقواء عليهم بالقانون، جيل الآباء يرى في الحوكمة عقوقاً عائلياً، بينما نراها نحن جيل الشباب طوق النجاة الوحيد للصمود".

الإطار التنظيمي السوري: حبر القوانين يواجه "العُرف"

من الناحية التشريعية، لم تقف البيئة السورية مكتوفة الأيدي، فقانون الشركات السوري وقوانين هيئة الأوراق المالية وضعت أطراً هامة. ولكن، لماذا يتردد التجار والصناعيون في الإقبال على الحوكمة؟

توجهنا بهذا السؤال إلى الخبير المالي والمستشار الضريبي في حلب، سمير كيالي، الذي شرح المعضلة من زاوية مختلفة: "المشكلة مزدوجة، هناك خوف تاريخي لدى التاجر السوري من 'كشف الأوراق'. التحول للحوكمة يعين مراجعي حسابات مستقلين، وينشر الميزانيات، وهو ما يخشاه الكثيرون خشية التقديرات الضريبية المرتفعة، أو بسبب عدم استقرار القوانين المالية والتمويلية وضوابط الاستيراد والتصدير، فالتاجر السوري يرى في غموض شركته عازلاً يحميه من الصدمات الخارجية، بينما في الواقع، هذا الغموض هو نفسه ما يقتلها عند غياب المؤسس".

الخروج من النفق: "دستور العائلة" كطوق نجاة

يرى كيالي في تصريحات لـ"963+" أن الحل يبدأ من صياغة ما يسمى بـ"ميثاق أو دستور العائلةٍ". وهو وثيقة قانونية وأخلاقية تفصل تماماً بين حق الملكية وحق الإدارة، ويتطلب تفعيل هذا النموذج في سوريا خطوات متسلسلة لضمان الانتقال الآمن تبدأ من التوعية ونقل العقلية كمرحلة تمهيدية، تتضمن إقناع الجيلٍ الأول (المؤسس) بأن الحوكمة ليست سحباً للصلاحيات منه، بل هي الضمان الوحيد لخلود اسمه التجاري بعد رحيله، ثم صياغة الميثاق العائلي "الفصل بين البيت والعمل" وذلك وضع شروط صارمة لتوظيف الأقارب (مثال: الحصول على شهادة جامعية، وخبرة خارجية لا تقل عن 3 سنوات) وتحديد آليات واضحة لتوزيع الأرباح وفض النزاعات.

ويضيف: ثم مرحلة التحول الهيكلي والقانوني "الشركات المساهمة المغلقة" وذلك بتحويل الشكل القانوني للشركة من تضامنية أو محدودةٍ المسؤولية إلى "مساهمة مغلقة"، مما يسهل لاحقاً دخول شركاء أو استقطابٍ تمويل عبر السندات دون تفتيت الإدارة، وأيضاً فصل الإدارة وتعيين المستقلين للانتقال إلى "المأسسة الاحترافية" من خلال تشكيل مجلس إدارة يضم أعضاءً مستقلين (من خارج العائلة) وتعيين مديرين تنفيذيين بناءً على الكفاءة، وخضوع الجميع لآليات الرقابة والإفصاح المالي.

ويختم الكيالي بالقول: إن حوكمةٍ الشركات العائلية في سوريا لم تعد ترفاً إدارياً يقتصر على كبريات المجموعات الاقتصادية، بل هي مصلحة وطنية عليا. فاستمرار هذه الشركات واستقرارها يضمن استقرار السوق، وحماية آلاف فرص العمل، وجذب الاستثمارات الخارجية المغتربة التي تبحث عن بيئة مؤسساتية شفافة للعودة، والكرة الآن في ملعب غرف التجارة والصناعة السورية، والجهات الحكومية المعنية، للبدء بحملة وطنية شاملة تهدف إلى نشر ثقافة الحوكمة، وتقديم حوافز ضريبية حقيقية تشجع العائلات التجارية على فتح دفاترها، والانتقال بأعمالها من "زمن الآباء" إلى "مستقبل المؤسسات".

> **حوكمة الشركات العائلية ضرورة وجودية لضمان استمرارية الأعمال**

المرأة السورية عماد الأسرة ومحرّك الاقتصاد

فرح درويش

لم تعد صورة المرأة السورية اليوم كما كانت قبل سنوات. فبين أزمات اقتصادية متلاحقة وتغيرات اجتماعية فرضتها ظروف الحرب والنزوح والهجرة، وجدت آلاف النساء أنفسهن أمام مسؤوليات جديدة لم تكن مطروحة بهذا الحجم من قبل.

فمن المزارع وورش العمل إلى المحال التجارية وسيارات الأجرة، بات حضور المرأة أكثر وضوحاً في مجالات كانت تُعد حتى وقت قريب حكراً على الرجال. في الشوارع والأسواق والقرى السورية، يمكن ملاحظة هذا التحول بوضوح. فهناك نساء يعملن في الزراعة والرعي، وأخريات افتتحن مشاريعهن الخاصة أو اتجهن إلى مهن شاقة لتأمين لقمة العيش ودعم أسرهن.

ولم تقتصر التحولات التي شهدتها المرأة السورية على المكاتب أو الوظائف التقليدية، بل امتدت إلى مهن شاقة كانت لسنوات طويلة حكراً على الرجال.

في أحد أسواق الخضار، تبدأ السيدة سميرة أم محمد يومها منذ ساعات الفجر الأولى. تحمل صناديق الخضار وتنقل البضائع بين المحال في سوق العتالة، في عمل يتطلب جهداً بدنياً كبيراً. ورغم قسوة المهنة، تقول لـ"963+" إن الظروف المعيشية دفعتها إلى خوض هذه التجربة لتأمين احتياجات أسرتها، مؤكدة أن التعب اليومي يبقى أهون من العجز عن توفير متطلبات الحياة الأساسية.

وفي محافظة الرقة، اختارت عبلة أم عبد الرحمن طريقاً مختلفاً، حيث تمضي ساعات طويلة في رعي الأغنام ومتابعة شؤون القطيع. مهنة ارتبطت تاريخياً بالرجال، لكنها أصبحت بالنسبة لها بحسب ما تقول لـ"963+" وسيلة للحفاظ على مصدر رزق الأسرة. وبين حرارة الصيف وبرودة الشتاء، تواصل عملها اليومي متحدية نظرة المجتمع وصعوبة الظروف.

أما السيدة نضال، فقد وجدت نفسها في الحقول الزراعية، تعمل فلاحة وتشارك في مواسم قطف الثمار المختلفة. تتنقل بين البساتين والأراضي الزراعية بحثاً عن فرصة عمل موسمية تساعدها على تأمين دخل إضافي. وتؤكد أن العمل في الأرض، رغم مشقته، منحها شعوراً بالقدرة على الاعتماد على النفس والمساهمة في إعالة أسرتها.

وفي المدينة، تقود حياة أم عبد الله سيارة أجرة بين الشوارع والأحياء، لتصبح واحدة من النساء اللواتي اقتحمن قطاع النقل. ورغم التحديات التي تواجهها يومياً، من ساعات العمل الطويلة إلى التعامل مع الركاب والازدحام، إلا أنها استطاعت أن تثبت حضورها في مهنة ما تزال جديدة نسبياً على النساء في المجتمع السوري.

وفي حديثها لـ"963+" ترى سمر حبيب علي دكتورة في علم الاجتماع، أن المجتمع السوري شهد خلال العقد والنصف الأخيرين تغيرات بنيوية عميقة أعادت تشكيل طبيعة العلاقات والأدوار داخل الأسرة السورية، وكانت المرأة في قلب هذه التحولات.

تؤكد الدكتورة سمر أن الأزمة الاقتصادية والتضخم وتراجع مصادر الدخل جعلت عمل المرأة السورية ضرورة أساسية لاستمرار الأسرة، بعد أن أصبح الاعتماد على معيل واحد غير كافٍ لتأمين الاحتياجات المعيشية اليومية.

وتشير إلى أن دور المرأة شهد تحولاً كبيراً خلال السنوات الماضية، إذ أصبحت شريكاً رئيسياً في اتخاذ القرارات المالية، وفي كثير من الحالات المعيل الأساسي أو الوحيد للأسرة، بعد أن كان حضورها الاقتصادي يتركز في قطاعات محددة.

وتوضح أن الهجرة والنزوح وغياب أعداد كبيرة من الرجال دفعا النساء إلى تولي مسؤوليات جديدة داخل الأسرة، بما في ذلك تأمين المأوى وإدارة شؤون الأسرة ورعاية الأطفال والتعامل مع الجهات الإغاثية، خاصة في المخيمات ومناطق النزوح.

وتلفت سمر إلى أن المرأة لعبت دوراً محورياً في الحفاظ على تماسك الأسرة وإدارة الموارد المحدودة، رغم استمرار التحديات المرتبطة بتدني الأجور، وارتفاع تكاليف النقل والحضانات، وضعف الحماية القانونية وفرص الوصول إلى الوظائف النوعية والمناصب القيادية.

وترى الدكتورة سمر أن النساء نجحن في اقتحام مهن كانت حكراً على الرجال، ما أسهم في تغيير النظرة المجتمعية تدريجياً. وتؤكد أن التمكين الحقيقي يرتبط بالاستقلال الاقتصادي وحرية اتخاذ القرار، داعية إلى الاستثمار في التعليم وإبراز قصص النجاح النسائية لدعم دور المرأة في التنمية وإعادة البناء.

من المنزل... أثر العائلة في تشكيل المستقبل

منذ اللحظات الأولى في حياة الإنسان، تبدأ الأسرة بلعب دور يتجاوز الرعاية اليومية إلى المساهمة في تشكيل شخصيته وقيمه وطموحاته. فداخل المنزل تُبنى أسس الثقة بالنفس، وتُغرس المبادئ الأولى التي ترافق الفرد في مراحل حياته المختلفة. وبينما تتعدد العوامل المؤثرة في مسار الإنسان، تبقى العائلة أحد أبرز الركائز التي تسهم في صناعة مستقبله وتحديد ملامح نجاحه.

وفي هذا السياق، يروي هلال شيخي المقيم في مدينة عامودا شمال شرق سوريا تجربته لـ"963+"، مؤكداً أن دور الأسرة كان العامل الأبرز في تغيير مسار ابنه الدراسي والشخصي. ويقول قبل عدة سنوات واجه ابني صعوبة كبيرة في الدراسة وكان يفتقد الثقة بنفسه ويشعر بالإحباط كلما حصل على نتائج أقل مما كان يتوقع عندها أدركت أن المشكلة لم تكن تتعلق بالتحصيل الدراسي فقط، بل بحاجته إلى الدعم والتشجيع داخل المنزل.

ويوضح شيخي أن الأسرة اختارت دعم ابنها بدلاً من الضغط عليه، فخصص الوالدان وقتاً يومياً للاستماع إلى مشكلاته ومساعدته على تنظيم وقته وتشجيعه على التعبير عن مخاوفه، مع مكافأته على أي تقدم يحققه، ما عزز ثقته بنفسه وقلل خوفه من الفشل، لينعكس ذلك على التزامه بالدراسة وتحسن نتائجه تدريجياً.

الأسرة هي اللبنة الأولى التي يتكوّن فيها وعي الطفل وتتشكّل شخصيته، فهي التي تغرس القيم، وتحقق الأمان، وتبني الذكاء العاطفي والاجتماعي. والعلاقة الصحية بين الوالدين، والحوار الصادق مع الطفل، والتوازن بين الحزم واللين؛ كلها عوامل تؤسس لطفل سوي قادر على التفاعل مع محيطه بثقة ووعي، كما أنّ الإهمال أو القسوة أو التدليل الزائد تهدم هذه الأسس وتربك نموه النفسي والاجتماعي.

ومن واقع خبرتها التربوية، تؤكد المعلمة نسرين عبد الكريم من مدينة القامشلي أن الدعم الأسري يترك أثراً واضحاً في حياة الأطفال ومستقبلهم. وتقول لـ"963+" على مدار سنوات عملي في التدريس مر علي الكثير من الطلاب الذين يختلفون في قدراتهم وظروفهم، لكن ما كنت ألاحظه دائماً هو أن الدعم الأسري يحدث فرقاً حقيقياً في حياة الطفل بغض النظر عن مستواه الدراسي".

وتؤكد نسرين أن الدعم الأسري ينعكس مباشرة على شخصية الطفل وأدائه الدراسي، مستشهدة بطالبة تحولت من الخجل إلى الثقة بفضل متابعة والديها وتشجيعهما المستمر، مقابل تراجع أداء طلاب آخرين بسبب ضعف المتابعة.

وترى أن دور الأسرة يتجاوز مراقبة العلامات إلى بناء الثقة والمسؤولية والقيم، ما يجعل الطفل أكثر قدرة على التعلم ومواجهة التحديات، في شراكة تبدأ من المنزل قبل المدرسة.

وفي تعليقها على الموضوع تؤكد الدكتورة أريج جبر، أستاذة العلوم السياسية في الأردن، في تصريحات لـ"963+" أن الأسرة تشكل الأساس في بناء شخصية الطفل ووعيه، وأن دورها لا يقتصر على تأمين الاحتياجات المعيشية، بل يشمل غرس القيم وتنمية التفكير والحوار وتحمل المسؤولية، بما يساعد الأبناء على بناء علاقات صحية مع أنفسهم ومحيطهم.

وترى أن السنوات الأولى من العمر هي الأكثر تأثيراً في تكوين الشخصية، إذ تمنح الأسرة المستقرة أبناءها الشعور بالأمان والثقة والانتماء. كما تشدد على أهمية تشجيع المبادرة والتفاعل الاجتماعي وتوجيه الأطفال نحو الاستخدام الإيجابي للتكنولوجيا وحمايتهم من آثار المحتوى الرقمي الضار.

وتحذر جبر من الإفراط في القسوة أو التساهل في التربية، مؤكدة أن التوازن بين الاحتواء والانضباط هو الأسلوب الأمثل. كما تشير إلى أن الوالدين يمثلان القدوة الأولى للأبناء، وأن العلاقات الأسرية القائمة على الاحترام والتفاهم تعزز الثقة والاستقرار، فيما تترك النزاعات والعنف آثاراً سلبية طويلة الأمد.

وتلفت إلى أن الأسرة تواجه تحديات متزايدة بفعل وسائل التواصل والانفتاح الرقمي والضغوط الاقتصادية، ما يستدعي تعزيز الحوار والمتابعة والرعاية النفسية إلى جانب الدعم المادي. وتؤكد أن تماسك الأسرة يسهم في استقرار المجتمع، وأن إشراك الأبناء في الحوار والقرارات المناسبة لأعمارهم يعزز استقلاليتهم وقدرتهم على مواجهة التحديات بثقة ووعي.

أضخم مونديال في تاريخه 2026

- 48 منتخباً
- 8 منتخبات عربية
- 3 دول مضيفة
- 16 ملعباً
- 108 مباريات
- 655 مليون دولار جوائز

صحيفة سياسية – اقتصادية – ثقافية - اجتماعية منوّعة، تغطّي الحدث السوري وتقاطعاته مع الملفات العربية والإقليمية والدولية، وتقدم مادة صحفية تتوخى الصدقية والموضوعية، وتدعم حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية، وتنبذ خطاب الكراهية.

رئيس التحرير: إبراهيم مراد
مدير تحرير: عمار زيدان
سكرتير التحرير: معاذ الحمد
مسؤول العلاقات العامة: روج موسى
تصميم وإخراج: عبد المعين حمص

963+ www.963media.com